الصين وإدراك الذات في ظل المتغيرات الدولية

م . رعـــد قاسـم صالـــح *

الملخص :

ناقش البحث عدم تطرق الباحثون لجميع الأسباب التي حالت دون سقوط النظام الشيوعي السياسي الصيني مع السقوط الجماعي لأنظمة الحكم الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي 1989-199.

هل إن التغيير الذي أفصح عن نفسه في الصين بعد زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر عندما تبنى الحزب الشيوعي الصيني سياسات التغيير والانفتاح على الغرب الرأسمالي عام 1976 كان خلف عدم السقوط .التغيير المطلوب من قبل القيادة الصينية هو لقيادة الإقليم والانطلاق المتأني المتدرج نحو المشاركة الفاعلة في هيكليه النظام الدولي الجديد .

السؤال هنا ، هل ترضى واشنطن بان يأخذ التغيير الصيني مداه وقد دخل في دائرة التهديدات الجيواقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية . واشنطن ستمعن في استخدام الوسائل العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية والسياسية كأدوات ضبط لجعل الصين دولة فاعلة في الإطار الإقليمي المحدد لها دون انتقالها إلى مرتبة الدولة الفاعلة في قيادة النظام الدولي .

Abstract

Discussed that the researchers did not address all the reasons that have prevented the fall of the Chinese communist political system with the fall of the mass com led by the communist Moscow.

The change of china who announced himself after visit of U S A president Nixon and his secretary Kissinger in 1972 and when Chinese communist party adopted comprehensive change in 1976 . change of required by the Chinese leadership in to lead the region and then participate in the new world quietly and gradually .

Question here is how Washington will using it power to put the direction of china in the path and the extent required by Washington . and make china a functioning state in the international operations of the system and not a state to participate in the leadership of the system.

*مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية.

المقدمة

كثيرة هي الأسئلة التي أثارها الباحثون في السياسة الدولية عن الأسباب الحقيقية وراء عدم شمول الصين بأحداث التغيير الدراماتيكية الشاملة التي عصفت بالأنظمة السياسية الشيوعية للفترة 1989-1991 ، رغم إن الاضطرابات الطلابية والعمالية الكبيرة نسبيا حدثت في الصين مع تصاعد المطالبات الدولية بمنح الإفراد في الصين مساحات أوسع من الحريات والحقوق للإفراد والجماعات والأقليات وخاصة السجناء منهم كانت متزامنة مع أحداث الانهيارات في المعسكر الشيوعي إلا أنها لم ترتقي إلى الضاغط الذي يولد تغييرا للنظام السياسي الصيني . إن المترابطات ما بين الصين والدول ذات الأنظمة السياسية الشيوعية المنهارة هي أكثر من المترابطات مع الدول الرأسمالية، خاصة تلك المتعلقة بالفلسفة الشيوعية لبناء الدولة والمجتمع ، وبنظريات العمل والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والمتنافرات مع الغرب الرأسمالي والولايات المتحدة هي أكثر من المترابطات مع المعسكر الشيوعي ، بيد إن التقارب الاستراتيجي البعيد المدى بين بكين وواشنطن جاء على أنقاض تهديم التحالف الاستراتيجي بين موسكو وبكين لمتطلبات جيوسياسية لم تتضح دلالاته وقتذاك بأنه سيشكل مدخلا لاستثناء الصين من عمليات إزاحة الأنظمة السياسية الشيوعية واحدا تلو الأخر في المعسكر الشيوعي بعد انفجار الزلزال السوفيتي 1989-1991 .

الوقائع تؤكد التقارب بحد ذاته لن يكون مبررا لبقاء النظام السياسي الصيني بعد الزلزال السوفيتي ، لان السبب كان يكمن في قوة حجم التغّير في الصين وقتذاك والى العمليات المنضبطة التي تنم عن إدراك قيادي سليم للعمل صوب النمو الاقتصادي المرتكز على تماسك اجتماعي وتجديد فكري بعيد عن الجمود مع تمتع الأفراد والجماعات بالحرية المطلوبة لبروز الإبداع العملي والعلمي مع استتاب السلم الأهلي وثقافة التسامح والتعاون خارج المتنافرات الطبقية .

كتب الكثير عن هذه الحقبة وعن تحليل عوامل أفول الاتحاد السوفيتي وصمود وتقدم الصين ، بيد إن موضوع ذلك الإدراك المبكر لقادة الصين لمراقبة ريح التغّيرات في المنظومة الشيوعية والعالم قبل وبعد انتهاء فترة الحرب الباردة والاستعداد لها لم يتم إعطائه البحث الذي يستحقه . كما إن مدركات القادة في واشنطن التي رتبت عملية مليء فراغ انسحابها العسكري من فيتنام 1973 بالبديل الصيني لمنع مليء الفراغ من قبل العدو الأول الاتحاد السوفيتي لم

تتجاهل عملية السيطرة على القوة الصينية الصاعدة لحماية مصالحها والحفاظ على مكانتها وهيبتها الدولية الأولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في منطقة بالغة الحساسية للمصالح الأمريكية ، وتعتبر واشنطن التغيّر الجزئي في الصين يشكل عاملا مع عوامل التغيّرات الجزئية الأخرى في العالم (الشرق الأوسط – أوربا الشرقية – أفريقيا – أمريكا اللاتينية) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شكلت القوة اللازمة لإنتاج التغيير الشامل في النظام الدولي الثنائي القطبية عام 1991 نحو نظام القطبية الأحادية الأمريكية .

إن واشنطن ستجتهد بالمحافظة على تربعها على قمة النظام الدولي وستمعن في منع مشاركة صينية أو غير صينية في القمة من خلال تفعيل أدواة ضبط واحتواء لجميع التغيّرات الإقليمية .

إشكالية البحث

الخصوصية الزمنية والمكانية لجميع التغييرات التي شاهدتها البشرية واختلاف الخصائص البشرية والجغرافية والاقتصادية والجيوسياسية للدول ولشعوبها ترتب صعوبة في وضع قواعد مستقرة لسرعة وحجم واتجاه التغيير في الدول الساعية لتبوئ المكانة الإقليمية والعالمية .

فرضية البحث

نجاح الرؤية الصينية في الانطلاق المتدرج المتأني لقيادة الإقليم والخروج من الإطار ألعملياتي للنظام الدولي إلى المشاركة في هيكلته ، كذلك نجاح الرؤية الأمريكية في احتواء التغيير الصيني في الحجم والاتجاه والمستوى المحدد من قبلها ، كلا النجاحان مرهونان بطبيعة التوظيف السليم للقوة الشاملة في انتزاع الفرص التاريخية في البيئة الدولية .

منهجية البحث

المنهج التكميلي واهم فروعة التجريبي لان فن الحصول على وقائع صحيحة من البحث المدقق وفن الصياغة باعتماد استدلال تجريبي ينطبق على واقعتين هما الملاحظة والتجربة كتحليل عن دوافع ظهور المعطيات والمنهج التاريخي لتحليل أسباب قيام المعطيات .

هيكلية البحث : تناولنا الدراسة عبر المباحث التالية :

في المفهوم :

المبحث الأول : التحديات والتهديدات للصين قبل التغيير .

المبحث الثاني : الإفصاح عن الإدراك الصيني للتغيير .

المبحث الثالث : التغيّر الصيني المطلوب في القوة الإستراتيجية الشاملة .

المبحث الرابع : أدواة الضبط الأمريكية للتغيّر الصيني

الخاتمة والاستنتاجات .

في مفهوم التغيير والتغيّر :

المقصود هنا التغيير Change الشامل والكبير الذي يطال هيكلية النظام الدولي و التغيّر الذي يحدث في نمطية عمليات التفاعل داخل النظام الدولي والتي تشكل مع غيرها من المتغيّرات المستمرة لفترة محددة عوامل تصدع في بنيات هيكلية النظام لا يستطيع احد الأطراف الفاعلين في الهيكلية من الاستمرار في تحمل أعباء وتكاليف الصمود تجاه هذه التصدعات في النظام الدولي . التغيير في النظام الدولي فهو الأقرب إلى المعنى المطلوب في التحول والتبدل الكامل إلى غير ما كان عليه الشيء [1] لأنه يفرض على جميع وحدات النظام الدولي المنهار تكيفا يوائم نتائج التغيير، وتبقى الدول فاعلة ومحافظة على مصالحها بموجب مقدار وحجم اقتدارها على استيعاب التغيير المفروض عليها ، والغاية هنا هي البحث في التغيير المفروض والتغيّر المطلوب المتعلقان بالتخطيط والفعل الاستراتيجيين اللذين بموجب الرؤية الشمولية لجميع المنافع أو الخسائر المتعلقة بالمضامين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والثقافية والحضارية والعلمية . التغيير له مدارس عديدة لكل منها يطرح مفهوما ينطلق من دائرة اهتمامها ، فالمدرسة السوسيولوجية تنظر للتغيير كظاهرة حتمية تتعلق بالتغيير الطبيعي للمجتمعات البشرية على مر العصور رغم اختلاف عمليات التغّير وسرعتها وأحجامها ، والمدرسة النفسية التي تشير إلى دوافع التغيير النفسية في الأفراد والجماعات المتعلقة بعدم إشباع الحاجات الرئيسية والميول والرغبات لديهم ، ومدرسة التطوير الدار ونية تنطلق من الرؤية البيولوجية للتغيير ، والمدرسة الحضارية التي تركز على الاختراعات والاكتشافات والتطبيقات العلمية في التكنولوجيا الحديثة في عمليات التغيير ، ثم المدرسة الاقتصادية التي تؤكد الدور المهم للموارد ولعوامل الإنتاج في التغّير إلى جانب المدرسة الشيوعية المادية التي تركز على الصراع الطبقي الذي يولد التغّيرات الشاملة[2]. إن موضوع بحثنا هنا يتعلق بالمدرسة الإستراتيجية التي تنتج فكرا استراتيجيا يتعلق بالمحافظة على حياة الدول وتطورها وتحقيق الأهداف المتفق عليها والغايات العليا لشعوبها .

المبحث الأول: تحديات وتهديدات البيئتين الداخلية والخارجية قبل التغيير

التحديات المزمنة والتهديدات المتعددة شكلت خصائص ميزت الصين قبل عمليات التغيير الاستراتيجي فيها والتي كانت دافعا له . ظلت الصين منذ عام 1949 قوة مؤثرة من الدرجة الثانية في عمليات التفاعل الدولية إقليميا ، ولم ينسحب تأثيرها في هياكل النظام الدولي رغم حدوث تطورات مهمة في السياستين الداخلية والخارجية الصينية من التلاحم مع الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي إلى التنافر معها عام 1956 حيث بدأ الصراع الصيني – السوفيتي الذي شكل بدوره بداية التآكل في المعسكر الاشتراكي [3] . وجميع المؤشرات تفيد إن عناصر القوة الشاملة للصين وقتذاك لا ترشحها للعب الدور المؤثر ضمن هيكلية النظام الدولي أو قيادة المنطقة إقليميا أسوة بالدور السوفيتي والأمريكي لأسباب تتعلق بالفجوة الإستراتيجية في تخلف اقتصادها وطبيعة النقص في التنمية البشرية ونظام تماسكها الاجتماعي الذي تنقصه الحريات السياسية والمدنية وإشباع الحاجات الرئيسية للفرد والجماعة لينطلق نحو الابداع. إن أهداف الصين المعلنة والمطلوبة والعاجزة عن تحقيقها قبل بدء عمليات التغيير تتمثل في :

1- الوصول إلى مصاف الدول الكبرى من خلال الضرورات الجيوسياسية لملىء الفراغ الإقليمي بعد انسحاب النفوذ الأمريكي والسوفيتي منه .
2- إيجاد بيئة إقليمية ودولية تتواءم مع مصالحها ، كما كان الوضع عليه بهيمنة الصين على المنطقة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .
3- انتزاع الاعتراف العالمي بالدور العالمي للصين ، وعودتها لتبوؤ مقعدها في مجلس الأمن الدولي وترسيخ قيادتها لدول (العالم الثالث).

تحديات التغيير الصيني المطلوب :

تواجه الصين تهديدات متنوعة المصادر والأحجام ، محليا العجز الواضح في القوة العسكرية التكنولوجية وغياب التوازن مع القوات الجوية والبحرية والفضائية للغرب وللاتحاد السوفيتي وحلفائهما في المنطقة ، ناهيك عن الصراعات الداخلية الأيدلوجية والعرقية والدينية لأكبر شعب في العالم ، وإقليميا لأسباب تتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية المتنازع عليها مع جيرانها مع تعاظم انتشار النفوذ السياسي والاقتصادي الأوربي ، الياباني ، الكوري ، الأمريكي وكذلك سياسة التطويع السوفيتية ضد الصين ، كما إن بقاء إقليم تحت الرعاية البريطانية الغربية

وبقاء الهيمنة الأمريكية على جزيرة تايوان التي تطالب بحق تمثيل الصين في المجتمع الدولي وحرمان الصين الشيوعية من هذا الحق ، وبقيت التهديدات بعد تجديد الرأسمالية لنفسها بالتطور التكنولوجي الاقتصادي العسكري مع ثورة المعلومات والاتصالات في بدايات القرن الحادي والعشرين . إن غياب الاقتدار الصيني بالقضاء على هذه التهديدات التي حرمت الصين لمدة طويلة من توافر فرص تاريخية لاستثمارها في التقدم وإحياء مشروع طريق الحرير وغيره كان بسبب وجود تحديات قديمة مستعصية في البيئة الداخلية ومن أبرزها :

1- هشاشة تماسك النظام الاجتماعي الصيني ، حيث يتكون من الأكثرية العرقية من الهان ومجموعة المانشو والمغولية والتبت ن إضافة إلى أقليات أخرى ، فيتواجد في الصين 56 عرق وتسكن الأقليات في أفضل الأراضي الصينية من ناحية الزراعة والموارد الطبيعية ، وقد حدثت محاولات انفصال عديدة في مناطق الأقليات العرقية والدينية في الصين أشهرها محاولة سكان التبت وسكان سيكيانج [4]. ناهيك عما رتبته التطبيقات الفكرية الطبقية الاقتصادية والسياسية من تنافر طبقي داخل المجتمع الصيني الإقطاعي ألفلاحي المحلي ، كما إن الانقسام السياسي لأعضاء الحزب الحاكم في الصين ما بين المحافظين من جهة والإصلاحيين من جهة أخرى رتب هو الأخر ضعفا للنظام الاجتماعي والقوة البشرية فيه وبالذات بعد أحداث الثورة الثقافية عام 1966، ويفتقر الشعب الصيني إلى عمليات منتظمة ومتطورة لإشباع حاجاته في التعليم الحديث والصحة الوقائية في جميع مناطق الصين الواسعة خاصة بعد تراجع أهمية الكم العددي للشعوب أمام أهمية النوع المبدع فيها.

2- الانعزالية في الصين عن التفاعل مع الإحداث المهمة في العالم جراء البيئة النفسية التي رتبتها حروب الهزائم فترة الاحتلال المغولي 1279-1368م وحرب الأفيون مع بريطانيا وخسارة إقليم هونك كونك والهزيمة في الحرب مع اليابان عام 1840 وخسارة الأراضي الحدودية معها إضافة إلى الأراضي التي خسرتها في حروبها مع روسيا القيصرية ، ثم انزوائها بعد الثورة الشيوعية عام 1949 [5] لعدم الاعتراف بها ومواجهة الحملة الإعلامية الدبلوماسية من الغرب في مسائل الحريات وحقوق الإنسان . كل هذا اثر في مدركات عقلية القائد الصيني اتجاه الانعزال والابتعاد وعدم الاحتكاك مع الآخرين لدرء المخاطر المتأتية منهم ، كما إن سعة الرقعة الجغرافية للصين والتي تبلغ أكثر من 95 ميل مربع تحتاج إلى إمكانات اكبر مما هي متوفرة في الصين للسيطرة عليها والسيطرة على سكانها البالغ تعدادهم

أكثر من 1300 مليون نسمة بموجب إحصاء 2005. هذه المساحة الهائلة وعدد السكان الكبير لهما محاسنهما ومساوئهما التي تتعاظم مع سوء تقدير القيادات السياسية وتناقص الموارد وعدم تطويرها أو إيجاد البدائل عنها وخاصة تلك المتعلقة بتطوير عناصر القوة وفق المنظور الاستراتيجي البعيد المدى.

3- تصدع النظام الثقافي لسكان الصين من ناحية توفير فرص التعليم الحديث والشامل لجميع السكان وفي جميع المناطق ، وكذلك من ناحية الفروق الثقافية بين الكتل البشرية المكونة للشعب الصيني التي ترتب صعوبة الاندماج والتكامل صوب العمل المشترك الفاعل ، إضافة إلى التمايز الثقافي الحضاري لسكان الجنوب والغرب والشمال واقترابهم من ثقافات الشعوب المجاورة لهم في الهند وشعوب بحر الصين وروسيا الذي ارتقى بتهديداته إلى مستوى الانفصال عن الدولة المركزية ، وجاء التمايز الثقافي الذي ولدته النظريات المادية الطبقية لبعد الصين عن التفاعل العلمي الاقتصادي الاجتماعي عن العالم ويشكل تحديا لامتلاك القوة اللازمة لإحداث التغيير المطلوب .

4-الضعف الاقتصادي للصين قبل التغيير الذي أفصح عن نفسه عام 1976 والذي رسخ صورة العجز في مدركات القائد الصيني في عدم توازن الإمكانات الواجب توفرها لتحيق الأهداف التي يمكن تحقيقها لبلوغ القيادة الإقليمية في لعب الدور المؤثر في بناء هيكلية النظام الدولي . بمعنى غياب المرتكز الاقتصادي للتغيير. وغياب قدرة الدولة عن إشباع الحاجات الرئيسية للأفراد ناهيك عن ضغوطات التخلف الاقتصادية على النظام الأسري وتحديد النسل .

5- فشل توظيف القوة النووية لخدمة السياسة الخارجية بعد تزايد أعداد أعضاء النادي النووي العالمي ناهيك عن تعاظم تكاليف المشاريع النووية على حساب تقليص العوائد المالية لصالح التنمية البشرية والمعيشية للسكان ، وأصبح عامل استنزاف للقوة الصينية جراء دخول المنطقة في سباق تسلح نووي في الدول الأسيوية المجاورة للصين (باكستان والهند وكوريا الشمالية) .

أما على صعيد البيئة الخارجية:

1- فشل الصين في منافسة الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوربا الغربية والاتحاد السوفيتي) في تكنولوجيا الصناعات المدنية وتكنولوجيا الفضاء والتقنية الحديثة للاتصالات رغم نجاحها في تحويل صناعاتها العسكرية إلى القطاع المدني . وهذا ما يفسر عرض الوزير الأمريكي كيسنجر التكنولوجيا الحديثة على القيادة الصينية إثناء زيارته للصين للتمهيد لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لها عام 1972 مقابل التعاون مع واشنطن سياسيا واقتصاديا وامنيا وبالذات بعد هزيمة واشنطن في حرب فيتنام .

2- الفشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم سعة مساحة الصين وتنوع موارده الطبيعية بسبب غياب السياسات التطبيقية للتحديث العلمي التكنولوجي لوسائل الإنتاج في المضمون الزراعي والصناعي والتجاري مع وجود شلل كامل للقطاع الخاص في هذه المضامين ، وبقيت الحاجة ماسة للتجارة الخارجية مع الغرب وخاصة في مجالات عديدة أهمها في مجال الطاقة .

3- فشلت الصين في بناء قيادة فاعلة من دول العلم الثالث تقودها لتحقيق الدور العالمي المؤثر في هيكلية النظام الدولي بالتعاون مع حركة عدم الانحياز عام 1955 التي ساهمت في حصول الصين الشيوعية على الاعتراف الدولي بها ولكنها لم تتمكن كما تمكنت واشنطن من اخذ مقعدها الدائم في مجلس الأمن من تايوان وإعطائه للصين ، كذلك لم تتمكن الصين مع المجموعة من فرض إرادتها في المشاكل الدولية المتعلقة بها كالقضية الفلسطينية والكورية وإيقاف حروب النيابة ما بين حلفاء القطبين في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لانقسام ولاء دول (العالم الثالث) ما بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي. فكانت تجربة فاشلة ساهمت في دفع الصين صوب التعاون مع الغرب من اجل الحصول على فرصة تاريخية أخرى لتدعيم المكانة الإقليمية والدولية .

4- عدم الاعتراف الدولي بالصين الشيوعية وانحسار الاعتراف الدولي في الأمم المتحدة بالصين الوطنية (تايوان).، والعجز الواضح بضم جزيرة تايوان للدولة الصينية الكبيرة رتب

ذلك ضعف سياسي دبلوماسي إقليمي عالمي من خلال المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمق واتسع دورها في السياسة الدولية .

5- غياب إمكانية عودة مقاطعة هوتك كونك من خلال القوة الذاتية الصينية لوحدها والتي تشكل ركيزة مهمة في اقتصاديات دول الإقليم والتجارة العالمية (فقد بلغت تجارة هونك كونك 5% من مجموع التجارة العالمية حسب التقييم العالمي لعام 1994) [6] في ظل سياسات العداء الأيدلوجية والاقتصادية والأمنية مع الرأسمالية العالمية.

6- غياب الدور الاقتصادي الأسيوي أمام تقدم القوة الاقتصادية المتنامية للنمور الخمسة الأسيوية واليابان وكوريا الجنوبية إضافة إلى القوة الاقتصادية النووية الصاعدة في الهند، فان لم تسرع الخطى بتحالفات إستراتيجية مع واشنطن فمستقبل قيادة الفضاء الأسيوي سيكون لغيرها.

7- غياب إستراتيجية فاعلة ومضمونة في مجال الطاقة مع صعوبة الوصول إلى مناطق منابع النفط التي تتسع مساحات السيطرة الأمريكية عليها مع غياب القدرة على إقامة تحالفات مع الدول المنتجة في ظل غياب التعاون مع واشنطن وعجز الاتحاد السوفيتي في تصدير النفط إلى الصين خارج سياسة الهيمنة الأيدلوجية والسياسية عليه وعدم التفاهم حول الأراضي الصينية المنتزعة عنها ، وتزايد الطلب المحلي الصيني على هذه السلعة الإستراتيجية في ظل ارتفاع مستمر لأسعارها مع طفرة سعريه حادة جدا في الفترة 1972-1977 خنقت اقتصاديات العديد من دول العالم النامية ومنها الصين .

8- فشلت الصين في بناء بيئة إقليمية عن طريق القوة الناعمة للدبلوماسية والإعلام والمنظمات الدولية والإقليمية تعبر عن ضمان حماية حدودها والأراضي المتنازع عليها مع جيرانها ، وفشلت في تنظيم مصالحها مع دول جنوب شرق أسيا والهند وباكستان واليابان في ظل غياب التنسيق مع واشنطن التي كانت هي وموسكو يدعمان الهند في بناء قوتها الإستراتيجية للتفوق على الصين في المنافسة على قيادة الإقليم إضافة الى النزاع المسلح على الأراضي الحدودية بينهما والذي تسبب في قتال عام 1962 ناهيك عن صراعهما على النفوذ في منطقة التبت ، ولم تستطيع مواصلة دعم باكستان في صراعها مع الهند

لأنه دعم مكلف ولا تستطيع لعب دورا إقليميا من خلاله والمؤسسة العسكرية الباكستانية خاضعة للنفوذ الأمريكي .

9 – العجز عن مواجهة التواجد العسكري الأمريكي البحري والجوي الاستراتيجي بالمنطقة. في ظل سباق تسليحي محموم جوا وبحرا وأرضا مع تزايد معدلات الإنفاق المالي للدول العظمى بالحجم الذي تعجز الصين عن الموازنة معه .

10– غياب الاقتدار الصيني للسيطرة على تنامي القدرات النووية في الهند وباكستان مع غياب القدرة المالية والعلمية في الدخول في سباق التسلح معهم في ظل غياب دعم القوى العظمى والرؤية إستراتيجية النووية بعد فض التحالفات مع الكتلة الشيوعية [7] .

المبحث الثاني : الإدراك الصيني للتغيير

إن فن الحكمة في التنبؤ هو حجر الزاوية للاستدلال على طبيعة الإدراك في أذهان القادة الصينيين الذين استوعبوا احتواء أسباب ودوافع التغيير القادمة من داخل الهرم الاجتماعي الصيني إن لم يتم تدارك قضية عدم إشباع الحاجات الرئيسية للشعب الصيني وسد الفجوة الاقتصادية أي وجود احتمالية عالية للتعبير عن الذات الصينية ستكون بشكل غير منضبط وستخلق فوضى هدامة إن لم يتم تدارك السيطرة على اتجاهها وحجمها ، وكانت الوقائع الداخلية مترابطة مع الوقائع الإقليمية والدولية المتعلقة بطبيعة تفاعل النظام الدولي وقتذاك وجعل التطلع للتغيّر في الصين ينتقل من الإحساس إلى الإدراك العقلي ليدخل في استراتجيات الفعل والممارسة ، ومن أهم الوقائع :

الواقعة الأولى :هزيمة عسكرية أمريكية في فيتنام مع خسائر بشرية متصاعدة لا يمكن للشعب الأمريكي تحملها والسكوت عنها إلا بعد الانسحاب الأمريكي من فيتنام .

الواقعة الثانية : إدراك صيني للهدف أمريكي الاستراتيجي بعدم ترك الفراغ الإقليمي في منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهندي أمام التغلغل السوفيتي بعد الانسحاب . وطبقت واشنطن التكيف الميكانيكي الاستراتيجي

1– التدخل (اسقط هذا الخيار لغياب اقتدار البقاء في فيتنام)

2– المساومة (لا تعني المساومة مع الطرف الفيتنامي شيئا مؤثرا دون التفاهم مع الصين)

3– التفاهم [8] ، وقد طبقت واشنطن المساومة والتفاهم مع الصين قبل انسحابها من فيتنام .

الواقعة الثالثة : إدراك صيني بأن حاجتها للتحديث والمعونة لإحياء اقتصادها موجودة عبد الطرف الأمريكي وحلفائه الاستراتجيين اكبر مما هي موجودة عند الطرف السوفيتي وحلفائه الشيوعيين .

الواقعة الرابعة : إدراك صيني بإمكانية توظيف الأقليات الصينية القاطنة في الدول الإقليمية التابعة لنفوذ الولايات المتحدة يمكن توظيفها لصالح الأهداف الصينية عند تحقق التعاون بدل التصارع والتنافس مع واشنطن وحلفائها . (20 عشرين مليون موزعين في دول سنغافورة – اندونيسيا – ماليزيا– تايلاند – الفلبين) [9].

الواقعة الخامسة : وجود هاجس صيني من الهيمنة السوفيتية تبدل إلى تنافر أيدلوجي وسياسي ثم تطور إلى صدامات عسكرية على الحدود على مناطق متنازع على السيادة عليها ، وأنتجت الصدامات المسلحة ضرورات جيوسياسية دفعت نحو التفاهم مع واشنطن.

الإفصاح عن الإدراك الصيني للذات :

التغّير المطلوب من قبل الصين الذي أفصح عن ذاته هو الخيار الذي تم طرحه في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي عام 1973 ، غير إن الإفصاح العملي له تم بعد وفاة الزعيم الروحي للصين ماوتسي تونج عام 1976 ، حيث اشتهر المناخ الفكري الصيني وقتها بالتعمق الجدلي ما بين قواعد العمل المستمدة من النظرية الشيوعية التي عجزت عن تلبية احتياجات الاقتصاد الصيني من التحديث بعد تنامي سطوة العلم والتكنولوجيا واحتياجات الشعب من الحريات والتقدم ألمعاشي والرفاهية ، واقر المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي عام 1977 :

1- عملية الإصلاح في البناء الداخلي لمؤسسات الدولة بعيدا عن القولبة الأيدلوجية قريبا من المصالح الصينية مع إشراك أوسع للجماعات والكتل البشرية في عمليات التغيير.

2- الانفتاح على (الغرب والولايات المتحدة) هدف يحتل الصدارة في السياسة الصينية الجديدة، لان الانفتاح على الغرب يرتب منافع عديدة اكبر من الانغلاق عليه واقتصار الانفتاح على المنظومة الشيوعية ودول العالم الثالث.

إن عملية الانتقال نحو التغيّر الاجتماعي الداخلي الذي سيقود التغيير الاستراتيجي الشامل تتطلب اللجوء إلى تفاعل عوامل التغّير الأساسية :

أولا – البناء الذهني الإصلاحي الواقعي العملي المبدع في مناخ من الحرية النسبية .

ثانيا– البناء القانوني الجديد للتغيير وخاصة ما يتعلق بالملكية الخاصة والعامة .

ثالثا – استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجـــــي (التحديث الشامل في جميع النظم الاجتماعية التعليمية – الصحية – الاقتصادية – السياسية – الأمنية) .

رابعا – الاتصال الثقافي مع الآخرين (إرسال طلاب للدراسة – فتح مراكز بحوث وطنية وأجنبية – الموائمة مع الجامعات الأجنبية العريقة والمشهورة علميا – انتشار عملية الترجمة...الخ).

وقد جسدت القيادة الصينية الجديدة هذه العوامل في الخطوات الأساسية الأولية للتغّير :

ا- التحول Transformation في الثقافات الأسرية والتعليمية وثقافات الاتصال ما بين الجماعات والكتل البشرية الصينية من اجل تحقيق التحول في هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي جديد قائم على التهذيب التدريجي للنظام الشمولي السابق يستند إلى قواعد واليات السوق وجوهر الليبرالية في العلمية والبراغماتية وجوهر الديمقراطية في مشاركة الأفراد في الهيئات السياسية والتشريعية والقضائية والرقابية بعد منحهم الحقوق السياسية والمدنية ، بمعنى تبدل سياسي واقتصادي.

ب- الإصلاح Reform لما هو قائم من المؤسسات والبنيات والمشاريع من اجل تكيفها مع التغّير في السياسات إلى سياسات تسمح بالأفكار الديمقراطية والنظام الديمقراطي ونظام السوق بشكل تدريجي بعيدا عن التغّير الدراماتيكي العميق الذي يولد تداعيات تحطم البيئة الداخلية وتفقدها الأمن الداخلي جراء صراع الأفكار والأعراق والأديان [10].

ج-اكتساب المعارف الحديثة والجديدة ، أرسلت الصين عشرات ألاف من الطلاب للدراسة في جميع الجامعات الغربية والأمريكية حيث تعرفوا إلى السبل العلمية والعملية للنهضة الصناعية الاقتصادية واستطاعوا إن يحولوا الصين عند عودتهم من بلد خائف من الثورة الثقافية الجديدة القادمة إلى بلد صناعي من الدرجة الأولى .

الغاية الأساسية للصين البعيدة المدى للتغّير تبع من الداخل لتعزيز مكانتها في الخارج ، والغاية الأساسية للولايات المتحدة من للتغيير المطلوب هي تحويل الصين من الطرف المتصارع المتنافس مع الغرب إلى الطرف المتعاون معه ضد الخصم السوفيتي بعد إملائه بعناصر القوة بتوازن وحذر.

مظاهر الاستجابة لأدراك التغيير :

ا- نجاح عملية فك الارتباط العقائدي والسياسي مع الاتحاد السوفيتي بعد اكتمل الإدراك لدى القادة الصينيين بان الترابط الأيدلوجي مع الاتحاد السوفيتي سوف لن يحمي الصين من الأطماع السوفيتية ، وتبني أفكار اشتراكية السوق وهي أطروحات تتسم بالواقعية من خلال بقاء إشراف الدولة ومركزيتها على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع إعطاء مساحات مناسبة للنشاطات الخاصة المحلية والدولية في مضامين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مع تنظيم الحرية الإدارية المحلية بعيدا عن القيود المركزية التي تعيق الإبداع وتقتل الحريات .

ب- نجاح عملية تبني فكرة الحريات السياسية لدول العالم واعتبارا لاتحاد السوفيتي مستعبد لأوربا الشرقية وللدول الشيوعية الحليفة معه وليس حليفا نزيها معهم ، واثبت أحداث عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا السابقة وبولندا عام 1970 هذا الادعاء .

ج- قبول نشر الفكر القومي الصيني العابر للطبقية لتوظيفه في النزاع السياسي مع الاتحاد السوفيتي في حادثة الصدامات المسلحة ما بين الجيش الصيني والسوفيتي عند الحدود المشتركة بينهما عام 1969 ، والتأكيد على دوافع الصين للمطالبة باتفاقيات جديدة تعيد الأراضي الصينية التي انتزعتها روسيا القيصرية بمعاهدة عام 1858 . من اجل تهيئة الذهنية الصينية لتقبل التغّير بعيدا عن موسكو قريبا من واشنطن.

التغيير في البيئة الداخلية :

لقد جسد القائد الصيني الراحل دينج شياوبنج فكرة ضرورة حصول الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال من اجل النهضة وأعلن الانفتاح على العالم وموائمة الاشتراكية مع فكرة حرية عمل الأسواق . القائد الصيني كان جريئا في الإصلاحات الاقتصادية وحذرا جدا في الإصلاحات السياسية الداخلية الحزبية عكس القائد السوفيتي غورباتشوف الذي أهمل الإصلاح الاقتصادي الذي يعتبر المضمون المادي المؤثر لجميع عمليات الإصلاح والتغيير وركز على الإصلاحات السياسية التي جلبت التفتيت والحروب الأهلية وأخرت الإصلاحات المطلوبة . وعالج قضية المعارضة الحزبية الداخلية وقضية البيروقراطية التي ولدتها الشيوعية الإدارية بشكل حكيم ومتدرج ليحافظ على وحدة البلاد والتماسك الاجتماعي والهوية الجامعة.

1- هيكلة الاقتصاد الصيني لجعله مرنا وذو قدرة على التكيف مع الاقتصاد العالمي الحر.وتنظيم لامركزية النشاطات الاقتصادية للمقاطعات بعيدا عن قيود المركزية الإدارية والسياسية.

2- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج بإقرار نظام المسؤولية العائلية (ملكية عائلية) مع احتفاظ الدولة على الصناعات الثقيلة .

3- الإصلاحات الحضرية في الأرياف ولا مركزية تسير المشروعات العامة .

4- استقلالية المؤسسات الإدارية المحلية عن الحزب الحاكم .

التغيير في البيئة الخارجية :

كان الغرب والولايات المتحدة تراهن على جعل الصين تركز على الترابط معهما من خلال الشراكة الإستراتيجية الجيوسياسية والاقتصادية ما بين اكبر قوتين صناعيتين في العالم مع اكبر قوة بشرية وأوسع دولة في العالم دون الانغماس في السياسات المحلية القومية التي تشكل خطرا اكبر من الخطر الشيوعي في الصين . لان ربط الصين مع الغرب وواشنطن بشكل محكم يمنع تحرر دول الإقليم وتمحورها حول بكين في المستقبل ويلبي حاجة بكين الملحة للتحديث والتنمية لإشباع حاجات الأفراد والسيطرة على متنا فراتهم العرقية والدينية والديموغرافية. وتزامن التغيّر الصيني مع ظهور وقائع على الأرض في البيئة الدولية تكشف عن قرب حدوث تغيير في النظام الدولي ليس بعيدا عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من خلال تسليط الضوء على المعطيات البالغة الأهمية الإستراتيجية منـــها :

المعطى الأول : تصاعد النمو الاقتصادي لدول المعسكر الرأسمالي وتراجعه في دول المعسكر الشيوعي خاصة بعد تراجع أسعار السلعة الإستراتيجية التي كان الاتحاد السوفيتي يعتمد بشكل كبير على تصديرها (النفط) مع ارتفاع أسعار السلع التي يحتاجها المعسكر الشيوعي وبالذات الغذائية والسلع التكنولوجية العالية الكفاءة .

المعطى الثاني : تحول الهدف الأمريكي لحماية منابع النفط والغاز إلى هدف السيطرة عليهما في وقت كان الحاجة الصينية والعالمية للطاقة تتعاظم مع تدني أسعار النفط .

المعطى الثالث : عجز دول المعسكر الشيوعي عن اللحاق بداول المعسكر الرأسمالي في برامج حرب النجوم العالية الكفاءة التكنولوجية .

المعطى الرابع : فشل المشروع العسكري الاستراتيجي في أفغانستان وتراجع التهديدات صوب المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط .

المعطى الخامس : ظهور تصدعات في البنية السياسية لأنظمة الحكم الشيوعية في المنطقة الرخوة للحدود الجنوبية لاتحاد السوفيتي (مناطق القوقاز) وفي الأنظمة الموالية له في أوربا الشرقية (بولندا – تشيكوسلوفاكيا – رومانيا – ألمانيا الشرقية) وتحول بعض الأنظمة المهمة جيوسياسيا في العالم الثالث من التحالفات مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالفات مع الطرف الأخر مثل مصر والحبشة والصين واليمن . ودفعت هذه المعطيات القيادة الصينية إلى انتهاز الفرص للقيام بالمهام التالية :

ا- تحسين صورة النظام الصيني في البيئة الدولية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والسجناء السياسيين ، وخاصة بعد ظهور صورة الصين القمعية على شاشات التلفزيون في مظاهرات الجماهير في ساحة (تيانانمين) .

ب- بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية برعاية أمريكية مع اليابان تجسدت في الاتفاقية الاقتصادية عام 1971 واتفاقية السلام والصداقة عام 1978 [11].

ج- رفض الدخول في نظام الأمن الجماعي للمنظومة الشيوعية في حلف واشو ، ورفع شعار أوربا الشرقية الشيوعية وأوربا الغربية الرأسمالية للأوربيين.

د-المراهنة على إدخال الصين في منظمة التجارة الدولية OMC فتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات الأمريكية والأوربية للحصول على ميزة الدولة الأولى المشمولة بالرعاية الأمريكية عام 1994[12].

هـ – توظيف الإستراتيجية الغربية الأمريكية بجذب الصين بدلا من عزلها في تسرب الحلقات العالية الكفاءة في التطبيقات العلمية التكنولوجية للصين .

و- جعل المدى المؤثر للصين والذي قد يشكل تهديدا غير مسيطر عليه بعد تطوير قدراتها وخاصة العسكرية هو المستوى الإقليمي وليس المستوى العالمي الذي يطال الغرب الولايات المتحدة الأمريكية [13].

ثالثا : قياس حركة التغيير في القوة الشاملة الصينية

استخدمت الصين إستراتيجية المنافع الكبيرة المؤكدة والسريعة والتهديدات البعيدة القليلة وفق مبادئ الصين الإستراتيجية المعروفة (التحالف مع العدو البعيد خير من التحالف مع العدو القريب الذي تشترك معه بعداوات قديمة ، لان التهديد الأكثر خطورة مصدرة العدو القريب) [14]. وجاء الاتفاق الصيني – الأمريكي بمثابة اتفاق قوة دولية عظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) البعيدة عن الصين القوة الدولية الأدنى منها ، ضد العدو المشترك البعيد عن واشنطن والقريب من بكين لتغيير النظام الدولي لتفوق المنافع على التكاليف المتوقعة جراء التغيير الذي سيطال النظام الدولي لثنائي القطبية [15] من خلال إحداث تغيير في شكل السيطرة والتحكم في إقليم مهم جدا من خلال تقوية عناصر القوة الشاملة للصين بالشكل الذي يزيح إمكانية مليء الفراغ من قبل الاتحاد السوفيتي أو من قبل إي قوة أخرى متحالفة معه . هنا لابد من المرور في صور التبدل في عناصر القوة الصينية التي قادت التغيير نحو التقدم والاجتهاد لعودة الهيمنة الصينية على المنطقة وإشهار هذه العودة من خلال المكانة والهيبة بعد حصول التطور في عناصر القوة الشاملة فيهما :

1-القوة الاقتصادية الصينية :

بعد انضمام الصين إلى المؤسسات المالية والعلمية والتجارية ورفع القيود عن النشاطات الخاصة ودعمها وتخفيض الضرائب على حركة الاستيراد والتصدير والقيام بالإصلاحات الإدارية والقانونية والتنظيمية التي حولت الصين من الدولة التي تدار وفق النظرية الأيدلوجية إلى الدول التي تدار وفق النظرية Functional Theory ، اتسم الاقتصاد الصيني الذي كان يعتبر عجزة الفجوة الإستراتيجية الأولى في ضعف الاقتدار الصيني بالاتي :

الفترة من عام 1971-1975كان معدل كان معدل النمو 5، ثم وصل خلال الفترة من عام 1981-1990 إلى حوالي 8,7% ، ثم تزايد إلى 12% عام 1992 والى 13% عام 1993

مسجلا اعلي نمو في العالم [16] وما زال محافظ على هذا المعدل العالمي ، وأسهمت الصناعة التحويلية بحوالي 44% من الناتج القومي ، والزراعة 34% وشهد الناتج القومي نما بمعدل 23% ، من 253 مليار دولار عام 1983 إلى 658 مليار دولار عام 1993 وواصل ارتفاعه عام 1997 إلى 754 مليار، وتحول الاقتصاد الصيني من العجز عام 1989 الذي وصل إلى 478 مليون دولار إلى فائض بحوالي 156 مليون دولار عام 1992 ، وقفزت إلى المرتبة الثانية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990 [17] . وبعد ما كانت الصين بحاجة إلى الطاقة الكهربائية أصبحت عام1990 تنتج ما يزيد عن حاجتها 9% ، تعاظمت الاستثمارات الإقليمية وخاصة من اليابان وهونك كونك والاستثمارات الأوربية والأمريكية في الصين واحتلت الصين المرتبة الثانية في مجال الاستثمار الذي ارتفع من 1258 مليون دولار عام1984 إلى3487 مليون دولار عام1990 ووصل إلى53 مليار دولار عام 2003[18] واتسعت إعداد الشركات الصينية العاملة في جميع المضامين لتمتص البطالة وتحسن المعيشة للأفراد والجماعات بصورة عامة علما إن الاستثمار في الصين لم يكن له وجود قبل عام 1979. وتمتلك الصين 404 مليار دولا ر من العملات الأجنبية بموجب إحصاء عام 2003 بعد إن ارتفعت وارداتها من التجارة الدولية 1075 مليار دولار عام 2007 [19] ، وتضاعف حجم تجارتها مع أفريقيا إلى 32,17 مليار عام 2005 واستمر بالارتفاع حتى أصبح لشهر واحد وهو شهر مايو من عام 2010 عشرين مليار[20] ، ومن اجل الوصول إلى منابع النفط والمساومة مع الدول المنتجة من خلال سلاح التجارة والاقتصاد والاستثمار وتعاظمت تجارتها مع دول مجلس تعاون الخليج العربي وبلغ حجم التجارة مع السعودية فقط عشرين مليار عام 2010 . توظيف العلاقات العسكرية الجيدة مع إيران الباحثة عن الدور الإقليمي المؤثر في تطوير التعاون في مجال النفط واستطاعت الفوز بعقد توريد النفط الإيراني بقيمة 70 – 100 مليار دولار على مدى ثلاثين عام [21]. إن معيار التغيّر نحو الأفضل في القوة الاقتصادية الصينية انعكس من خلال تجاوز الصين للازمة المالية الاقتصادية التي عصفت بدول الإقليم (النمور الأسيوية الخمسة) عام 1997 ، وكذلك الأزمة العالمية المالية التي ضربت الولايات المتحدة وأوربا ومعظم الاقتصاديات الرأسمالية في العالم عام 2008-2009 ، ودفع ذلك الباحثين الى اعتبار مستقبل القوة الاقتصادية الصينية ستكون الأفضل في العالم وستتفوق على الولايات المتحدة في هذا المجال عام 2027 [22].

2- القوة العسكرية :

تعاظمت القوة العسكرية الصينية فترة الحرب الباردة وما بعدها في المضامين التالية :

1- القوة الإستراتيجية : الصين تشكل خامس قوة نووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا ، وبعد الانتشار الأفقي ولعامودي للتسليح النووي الذي حيد هذا السلاح ، اتجهت الصين إلى عمليات التحديث العلمي والتكنولوجي لقواتها المسلحة والى خلط الصناعات المدنية بالعسكرية والى تطوير القدرات الصاروخية وقدرات إيصال الصواريخ إلى المسافات البعيدة مع المحافظة على دقة الإصابة واستطاعت إن تصنع صواريخ مداها إلى 2410 ميل تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا ، وتمتلك شبكة من الصواريخ لمختلف المديات والتي لاقت إقبالا دوليا على شرائها منها طراز IRBM وطراز CSS2 [23]، واستطاعت امتلاك برنامج فضائي للإغراض المدنية والعسكرية مع قاعدة لإطلاق الأقمار الاصطناعية .

2- الأسلحة فوق التقليدية : وركزت الصين على تطوير قدراتها الدفاعية في القوات البحرية والجوية والبرية أكثر من تركيزها على القدرات الهجومية [24] ، وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1992 لتطوير تعاونها معها في مجال التصنيع العسكري الذي بدأ عام 1980 وشمل التعاون طائرات كفير ودبابات ميركافا وتقنيات الكترونية ، إن اندفاع الصين نحو إسرائيل هو من اجل الحصول على التقنية العسكرية الحديثة الأمريكية ولكن من خلال إسرائيل بعد توقف التعاون العسكري مع الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية ، وقد ازداد التعاون بينهما بعد زيارة الرئيس الصيني (جيانج زيمين) لإسرائيل عام 2000 حيث حصلت الصين على تزويد ثماني طائرات صينية بأجهزة رادار واستطلاع وإنذار متقدمة من نوع فالكون الشبيهة بنظام الرادار الأمريكي اواكس الذي يمكنه رصد 60 هدف على مسافة 250 ميل [25]. وامتلكت الصين قوة علمية تكنولوجية لمحاكاة الصناعات العالمية العسكرية العالية التقنية في الغرب وروسيا الاتحادية حيث امتنعت روسيا الاتحادية عن بيع الطائرات الإستراتيجية سو 35 إلى الصين إلا بصفقة كاملة خوفا من تقليدها واستنساخها . وترتفع ميزانيات الإنفاق العسكري الصيني سنة بعد أخرى للحصول على التفوق العسكري الإقليمي فقد كانت عام 1997 بحدود 16,800 مليار أصبحت عام 2006 بحدود 52,400 وتقدمت بالإنفاق على اليابان 41702 عام 2006 وعلى كوريا الجنوبية 23928 عام

2006 وعلى الهند 24014 عام 2006 وعلى روسيا الاتحادية 39800 عام 2006 [26] . 4-الدور في حماية الأمن الدولي : توسع دورها في الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث أصبح لها رأي مؤثر فيها للعمل الجماعي الدولي وفق القانون النووي الدولي ، ولها دور عملياتي في السياسة الدولية النووية من خلال التعاون مع إيران وكوريا الشمالية بعد إقامة تعاون نووي معها اثر إعلانها في أكتوبر 2008 عن وجود اتفاق بين الطرفين يسهل إشراف بكين على برنامج النووي الكوري وقد تعزز هذا التعاون من خلال زيارة الرئيس الكوري الشمالي لبكين 2010/4/8 قبيل توقيع اتفاقية نووية جديدة بين موسكو وواشنطن في 2010/4/10، كما أنها تديم التعاون النووي مع إيران لزيادة تدعيم دورها في الأمن الجماعي الدولي كدولة تمتلك القدرة على التأثير في الأنشطة النووية لكل من كوريا الشمالية وإيران ولمواجهة التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند والذي توثق في اتفاقية 2008/6/28 [27]. كما إن شاركت بفاعلية في إنشاء منظمة تعاون شنغهاي الأمنية عام 1996 مع الدول الحدودية لها (كازاخستان – قيرغستان – روسيا الاتحادية – طاجيكستان وانضمت إليهم أوزبكستان عام 2001) لتخفيف ضغوطات الخصوم الجيوبوليتيكيين الذين توظفهم واشنطن للسيطرة على تمدد القوة الصينية .

3- قوة التماسك القومي :

يتمثل الدور الذي يمكن إن يلعبه عمق التمسك بالهوية الوطنية الصينية والثقافة والحضارة الصينية في بناء نظام التماسك الاجتماعي القائم على تذويب الفوارق المتنافرة ما بين الطبقات والأعراق والديانات والفوارق ما بين سكان المدن والأرياف ، وقد انعكست التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية على قوة تفاعل وتعاون هذه المفردات بالشكل الذي جعل التنافس ما بين الأكثرية من إلهان في الشمال والأقليات من المنادين في الجنوب مع الأقليات الأخرى من الأعراق والديات الأخرى (55 قومية من الأقليات التي تشكل 6% من مجموع السكان) تبتعد من المطالبات بالانفصال إلى التنافس في النشاطات الاقتصادية بعد تمتعها بالحقوق المدنية والسياسية والصلاحيات المحلية في إدارة شؤونها بعيدا عن المركزية والقولبة الأيدلوجية النمطية التي قتلت الإبداع وحرية التفكير . إن استقرار النظام الاجتماعي رسالة مهمة لتعزيز المكانة للدولة في البيئتين الإقليمية والعالمية ، وجاء هذا الاستقرار مع تنامي دور الثقافة

الصينية الموحدة في قوة نظام التماسك الاجتماعي فقد صرح الرئيس الصيني جينتاو في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في الخامس عشر من تشرين الأول 2007 " تعزيز الثقافة بوصفها جزء من القوة الناعمة لبلدنا وعامل لأهمية متنامية في التنافس في القوة الوطنية الشاملة " [28].

4- المكانة الدولية :

استطاعت الصين إن تخلق في مدركات القادة السياسيين في الغرب وفي واشنطن الحاجة لصين مستقرة متقدمة هي اكبر من الحاجة لصين مضطربة مفتتة ، إن الحضور الفاعل للصين في منظمة التجارة الدولية والمؤسسات المالية والصناعية العالمية والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية مع دول العالم رتب للصين مكانة إقليمية أولى ستكون محطة لابد منها للانطلاق صوب العالمية ولكن بهدوء وترقب ودون الحاجة للمواجهة مع الآخرين الأقوياء لان الصين ستكون بحاجة ماسة لاستقرار السلم والأمن الدوليين لاستمرار واستقرار تنامي اقتصادها خاصة بعد تزايد الحاجة إلى الطاقة من أكثر مناطق العالم تجاذبا وعدم استقرارا امنيا (الشرق الأوسط) [29]، فالمكانة الدولية المرموقة للصين لابد لها من الاستناد على ركائز القوة الاقتصادية العسكرية الحديثة المتفوقة إقليميا ، وبعد تحقق ذلك أصبح للصين :

ا- قوة تفاوضية في جميع المساومات والتسويات ، ودبلوماسية ضخمة تتناول جميع النشاطات في السياسات الدولية والأمن الدولي والتعاون الدولي في مجالات منع وحظر استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمحرمة دوليا .

ب- حضور مؤثر في جميع المنظمات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، بعد ما كانت مبعدة لان الاعتراف بالصين كان محصورا بتايوان (الصين الوطنية) .

ت- مساهماتها أضحت مطلوبة في الأحداث المهمة في البيئة الدولية والسياسة الدولية المتعلقة بالبيئة والكوارث الطبيعية ومتغيرات الطقس والانحباس الحراري وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة وسياسات معالجة الانفجار السكاني في العالم وتنظيم الهجرات السكانية. وقدرة على تقديم المساعدات والمعونات للدول المنكوبة .

رابعا : الأدوات الأمريكية لضبط التغيير الصيني

كانت الولايات المتحدة تعيش فترة الحرب الباردة في بيئة نفسية محيطها معاني السلام الأمريكي العالمي الذي رفعته بعد الانتصار على النازية والفاشية والحلم الأمريكي بتعميم النموذج

الأمريكي الديمقراطي الحر على العالم والرسالة الأمريكية الإنسانية التي تحملها أمريكا لإنقاذ العالم كل هذه المعاني كانت تشكل مفهوم البيئة النفسية التي تستفيء تحتها غاية (هدف) الهيمنة على العالم في مواجهة المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، بيد إن الوقائع على الأرض كانت تشير إلى التطبيق العملي لتوسيع دوائر النفوذ والسيطرة الأمريكية في العالم بغض النظر عن الطبيعة السياسية والأخلاقية للأنظمة السياسية الحليفة لواشنطن وكان من ضمنهم الكثير من الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية في ظل معطيات سياسات التعايش السلمي والوفاق بين القطبين ، وبعد انهيار هذا المعسكر وتركه مساحات واسعة من النفوذ الواجب ملئها من قبل واشنطن وحلفائها جاءت مفاهيم صراع الحضارات لخلق أعداء جدد لتنطلق واشنطن في توسيع رقعة هيمنتها تحت ظلال حتمية الصراع مع الحضارات المتنافرة مع الحضارة الغربية وأدخلت الصين في إطار الحضارة المعادية بعد الإسلام المتطرف والحقيقة إن واشنطن وضعت الصين في دائرة التهديدات الجيواقتصادية الأكيدة بعد إن استقرت الرؤية الأمريكية على :

ا- ردع التهديدات المحتملة لهدف الهيمنة الأمريكية العالمية عن طريق بناء شبكة عالمية أمنية بقيادة أمريكية.

ب- اعتماد أسلوب تقاسم الأعباء الأمنية في المنطقة ضمن القيادة الأمريكية لبناء منظومة الأمن الجماعي الجديد .(ارتباط الصين الغير مباشر بالجهد الأمني الدولي من خلال منظمة شنغهاي للتعاون الأمني مع حلف الناتو).

ج- المحافظة على توازنات القوى الإقليمية (الين – اليابان – الهند – روسيا الاتحادية)، مع تكثيف التعاون الأمريكي الاقتصادي مع جميع الأطراف [30].

الرؤية أنتجت أدواة الضبط الأمريكية ضمن العمل الاستراتيجي لاحتواء جميـــع مسارات التغيير الصيني الباردة البعيدة عن استخدام العنف واجهتها مقاومة باردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لضبط التغيّر الصيني بما يوائم هدف الهيمنة القديم الجديد لواشنطن. ولم تكن واشنطن بعيدة عن المبدأ الاستراتيجي الصيني (أقترض موارد حليف بعيد لتهاجم عدوا مشتركا ، وما إن تهزم العدو القريب المشترك حتى تنقض على هذا الحليف الذي خان عدوك) .

إثناء الحرب الباردة كان التكامل ما بين واشنطن والاتحاد الأوربي اقتصاديا وامنيا من خلال حلف الناتو لتوحيد السياسية ضد الاتحاد السوفيتي ، والتعاون مع الصين لمنعة من التمدد سياسيا واقتصاديا في منطقة حيوية تشكل خزينا للمواد الأولية والأسواق التجارية للغرب

ولواشنطن ، بعد نجاحهم في تدمير العدو (الاتحاد السوفيتي) الأول اجتهدت أوربا بقيادة ألمانيا وفرنسا في تحرير أوربا من الهيمنة الأمريكية وكذلك فعلت الصين ، بيد إن واشنطن كانت مستعدة لنتائج التغيير الشامل الذي حدث في هيكلية النظام الدولي ، إن ابتعاد الاتحاد الأوربي عن واشنطن وتشكيل قوة متوازية معها بعد الاتحاد الألماني وتفكيك الاتحاد السوفيتي سيشجع الصين على نهج مماثل لها ، لقد تم احتواء سياسات الابتعاد الأوربية برابطات وشراكات إستراتيجية اقتصادية عميقة وتفاهمات للأمن الجماعي التعاوني المشترك في أوربا والعالم وبالذات عمليات منع وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية وفوق التقليدية والمحرمة دوليا والتعاون الأمني والاقتصادي في مناطق العالم الحيوية التي تحتوي على الموارد الأولية الإستراتيجية كالنفط والغاز وتكثف هذا التعاون بعد معاهدة ستارت 2 الجديدة ما بين روسيا الاتحادية وواشنطن ربيع 2010 . أما في موضوعة مكانة ودور الصين بعد الحرب الباردة من خلال الرؤية الأمريكية لها :

الأدوات الأمريكية لضبط التغيير في الصين :

يجب وضع العلاقة ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في سياقها التاريخي القريب للفترة من 1972 لغاية اليوم ، فقد اتخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سلسة من الضوابط الاقتصادية والأمنية والسياسية لمسك إيقاع التغيير ونتائجه في الصين منذ زمن التوافق على خطوات التغيير داخل الصين والعالم وفق استراتيجيات تخدم سياسة عدم السماح لتقدم الصين إلى المستوى الذي تبؤ من خلاله مكانة القوة لعظمى وتشكل تحديا مستقبليا للمصالح الأمريكية :

1- أداة حقوق الإنسان :

وظفت واشنطن الازدواجية في تفسيرات المواد 53054 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الحق للمنظمات الإقليمية في الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات بالتنسيق مع مجلس الأمن ونص الفقرة 3 من المادة 55 المتعلقة بحماية الرعايا في الدول الأخرى والتي تشير أيضا إلى واجب التزام الدول الموقعة على الميثاق احترام مقتضياته من اجل الالتفاف على الفقرة الأولى من المادة 2 التي تعطي الحق للدول في ممارسة سيادتها على أراضيها ، وهي تهدف من وراء ذلك إيجاد بيئة قانونية نفسية إعلامية دولية لتغطية تدخلاتها ضد الدول الخارجة عن إرادتها ، وقد أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في سياق التفسير المزدوج

الذي تشجع واشنطن عليه حيث ذكر في الدورة 54 للجمعية العمومية للأمم المتحدة " السيادة لمك تعتبر خاصة بالدولة القومية .. ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني بالحريات الأساسية لكل فرد " [31] وتوظف واشنطن هذه الأفكار ضد الصين في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان ضد القائمين على انتهاكات هذه الحقوق وتدعو إلى استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية في هذا النشاط كما فعلت في لبنان عام 1976 وغرينادا عام 1983 وبنما عام 1989 والعراق عام 1991 والصومال عام 1992 وهي توظف حاليا قضية الدفاع عن حقوق سكان التبت للضغط على الصين لأهداف سياسية وأخرى تتعلق بعمليات ضبط مسارات التغيير فيها .

2- أداة الضبط للقوة العسكرية الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة :

إن عملية التحسب لمنع ظهور قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية هدفا قديما حديثا بوسائل تدعيمه وما مسالة إجهاض إي تهديد ومباغته العدو إلا استراتيجيات منبثقة عن السياسات التطبيقية لهذا الهدف ، وإعلان بوش في 1/ أيار / 2003 على متن الباخرة الأمريكية أبراهام لنكولن "إن أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي وسوف تحافظ عليها "[32] وجاء هذا التصريح متواصلا مع بقاء هدف المحافظة على القوة الأولى عالميا وانبثقت عن هذا الهدف إستراتيجية السيطرة العسكرية الأمريكية من خلال استراتيجيات الضربات الوقائية وقد عبرت عن ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس " انه استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك " [33] ، لذلك نجد إن الوسيلة العسكرية (أداة الضبط) الأمريكية تملك 545700 منشأة موزعة على 5400 موقع منتشر في جميع أنحاء العالم مع 700 قاعدة عسكرية موزعة في 63 من الدول المهمة جيوسياسية واتفاقيات أمنية ثنائية مع 35 دولة واتفاقيات ثنائية للتدريب وتقديم التسهيلات مع 156 دولة ، أي هنالك نفوذ عسكري أمريكي مؤثر على امن وحركة الصين في نحو 75% من دول العالم [34] ، والقيادة الأمريكية الوسطى هي المعنية بتنفيذ الأوامر التي من شانها تضبط التغيير في الصين من خلال الإشراف الأمريكي على :

أ- منطقة الحدود الجنوبية للصين من بحر الصين شرقا من خلال انتشار قواعدها في اليابان وكوريا الشمالية وتايوان ، وفي منطقة جنوب بحر الصين تسطر عليها من خلال انتشار

القواعد العسكرية في الفلبين واستراليا ، إضافة إلى التسهيلات التي تحصل عليها القوات الأمريكية في اندونيسيا وتايلاند .

ب- تمركز أمريكي نووي كبير جدا في المحيط الهادي عند جزيرة هاواي ، مع تواجد عسكري بحري كثيف ومؤثر .

ج- التعاون الأمني والعسكري للولايات المتحدة مع دول الحدود الغربية للصين مع أفغانستان وباكستان (رغم وجود تعاون نووي صيني باكستاني) والهند التي تدعم واشنطن تفوقها النووي العسكري في مجال السلاح الاستراتيجي الصاروخي كند للقوة العسكرية الصينية والكورية الشمالية الدولة الحليفة للصين .

د- مشروع الدرع الصاروخي كتدعيم لهذا الحاجز الموجه ضد الصين وروسيا الاتحادية والذي ما زال يشكل مثار جدل سياسي دولي كبير .

هـ - الانتشار العسكري الأمريكي البحري والبري والجوي حول طرق إمدادات التجارة الدولية والسلع الإستراتيجية من الخامات المهمة الداخلة في الصناعات الصينية التي ترتفع الحاجة الصينية إليها في الخليج العربي والبحر العربي وجنوب البحر الأحمر عند باب المندب وقناة السويس شمال البحر الأحمر ومداخل القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ، من خلال الشراكة الإستراتيجية الأمنية والتجارية مع الدول المطلة على هذه الطرق والممرات مثل مصر وإسرائيل ودول مجلس التعاون للخليج العربي واليمن وجنوب إفريقيا وبنما ومنظمة الدول الأمريكية ، وهذا الانتشار الأمريكي العسكري يشكل أداة ضبط مؤثرة في مجالات المواصلات البرية والجوية والبحرية .

3- أداة ضبط توظيف التوازنات الإستراتيجية الإقليمية للصين:

وظفت الولايات المتحدة الخصوم التاريخيين للصين من دول الإقليم في قضايا الحدود والأراضي المتنازع عليها والمتنافرات الثقافية والحضارية في استراتيجيات التطويق بعد إن خضع الفكر الاستراتيجي الأمريكي لنفوذ الفكر الجيوسياسي القائم على الهيمنة بالتفوق في العلاقات الدولية وعلى معايير القوة والمصالح في العلاقات الدولية ، وحيث إن واشنطن كانت تدرك تماما حقيقة الهدف الصيني للعب الدور المميز إقليميا والانطلاق منه صوب العالمية ، فعمدت إلى توظيف خصوم الصين في :

أ- فيما يتعلق بالهدف المتضمن لعب الدور الأول المؤثر في المنطقة جعلت المنافسة مفتوحة لتحقيقه مع اليابان والهند وروسيا الاتحادية ، مع وجود هامش كبير للمراوغة والمبادة مع القدرة من جانب واشنطن للوقوف مع هذا الطرف ضد الطرف الأخر.

ب- توظيف الخلافات الحدودية ما بين الصين من جهة والهند من جهة أخرى في إقليم اسام وجنوب إقليم التبت حيث تسبب هذا النزاع في حربهما عامي 1962-1987 ، وكذلك نزاعاتها مع حلفاء واشنطن (اليابان وكوريا الجنوبية) في جزر بحر الصين الجنوبي (جزر ميستشيف – سبرالي – بارسيل – وناتونا) التي تشرف على مرور إمدادات النفط العالمي للمنطقة . وتوظيف الخلافات الحدودية التي حاولت الصين تجاوزها في اتفاقيات تثبيت الحدود مع روسيا الاتحادية عام 1994 ومع كازاخستان عام 1993 ومع طاجاكستان عام 1994 وقيرغستان عام 1995 [35].

4- أداة الضغط في البعد الدولي لقضية تايوان :

منذ أن تمركز الأسطول الأمريكي قبالة السواحل لتايوان عام 1950 بأمر من الرئيس الأمريكي ترومان ، أصبحت واشنطن طرفا في الحرب الأهلية ما بين تايوان الرمز القديم للصين من جهة وحكومة الصين الشيوعية التي سيطرت على كامل الأراضي الصينية باستثناء جزيرة تايوان (الصين الوطنية) ، من جهة أخرى وأصبح أنصار تايوان في واشنطن يعرفون باللوبي الصيني الذي يدفع باستمرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة للدفاع عن تايوان ضد حكومة الصين الشيوعية ، حتى استقرت السياسة الأمريكية حيال تايوان عام 1972 بالصين الواحدة ولكن بوسائل سلمية وأكد ذلك الرئيس ريغان عام 1982 ثم الرئيس كلينتون عام 1998، والصين عاجزة عن ضم تايوان بالقوة وهي في ظل التسليح النوعي الكبير والدعم السياسي والدبلوماسي الأمريكي ، وكلما ساءت العلاقة مع واشنطن تكثف الدعم العسكري الاقتصادي لتايوان وتحركت الدول الحليفة لواشنطن في إحراج الصين بتنظيم علاقات دبلوماسية واقتصادية معها ، وأدرك القائد الصيني بان تايوان ستكون أداة لتهذيب السلوك السياسي الصيني وفق المرغوب الأمريكي، مع الاعتبار وان تايوان تتمتع ببيئة نفسية قانونية قديمة كونها كانت تمثل كامل الصين في المحافل الدولية .

5- أداة الضبط الاقتصادية (التشبيك الاقتصادي) :

المتابع للهياكل الإقليمية وعبر الإقليمية يلاحظ التداخل الواضح والكبير للأعضاء المتكررين في أكثرية المنظمات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية ، فنجد إن الولايات المتحدة الأمريكية هي عضوه فاعلة في منظمة التجارة الدولية APEC التي تضم دول شرق أسيا ومنها الصين ، ونجدها كذلك عضوه الثمانية G8 ومنها الصين كذلك للدول الأكثر تطورا صناعيا ، وهي عضوه أيضا في منظمة مجموعة العشرين G 20 للدول الغنية كذلك عضوه في منظمة قمة شرق أسيا ومنتدى آسيان مع الصين وبعض دول الإقليم . إن بناء نظام تجاري اقتصادي متعدد الإطراف من الأمريكيتين إلى أوربا مرورا بآسيا واستراليا مع دول حوض المتوسط منذ انبثاق الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء منظمة التجارة الدولية في يناير1995 ولغاية اليوم أدت إلى تشبيك العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الكبرى [36] بالشكل الذي يجعل حجم الخسائر اكبر من المنافع في حالة تصارع الإرادة الصينية مع الإرادة الأمريكية الأوربية للأسباب التالية :

أ- تراجع الأهمية الجغرافية للموقع والتلاحم الجغرافي في بناء الترتيب الإقليمي والعابر للإقليمية والتركيز على ترابط المصالح الحيوية للدول . خاصة بعد إحلال مبدأ التصنيع من اجل التصدير محل مبدأ التصنيع من اجل الاكتفاء الذاتي في الصين .

ب- تصاعد أهمية الجيواقتصادي في الصين على أهمية الجيوسياسي في مدركات الطبقة السياسية والمثقفين والمتعلمين والحرفيين والتجار وأرباب العمل في الصين .

ت- تراجع مفاهيم الدين والقومية أمام مفهوم عالمية الإقليم في علاقاته المؤثرة في الاقتصاد العالمي وفي حركة التجارة فيه وفي تنافس التطبيقات العلمية للتكنولوجيا وحقوق الإنسان.

ث-المؤسسية الاقتصادية العالمية المتحررة من القيود والتي تجمع دول العالم ضمن إطار قانوني دولي مرن يتميز بالطابع ألاتفاقي للقطاع الخاص والقطاع الحكومي ويستند إلى قوى السوق والمجتمع المدني وهذه المرونة توائم الخصوصية الصينية التي يشكل القطاع العام والخاص أساس النشاط الاقتصادي فيها ضمن النشاطات العالمية ويرتب لها منافع يصعب الاستغناء عنها عند الخروج من النظام المؤسساتي العالمي [37].

ج- السيطرة على النظام الدولي للحصول على الطاقة النفطية والنووية السلمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوربا وأمريكا الشمالية واليابان والهند وباكستان ودول شرق أسيا تقيد حرية الصين في الحصول على هذه الطاقة مع تنامي الحاجة إليها .

الخاتمة والاستنتاجات :

الحضور المؤثر الصيني في البيئتين الإقليمية والدولية أصبح حقيقة تتعامل معها جميع دول العالم ، والتغّير الذي خطط له بعد هزيمة واشنطن في فيتنام عام 1972 من قبل القادة الصينيون والأمريكان إي عند تلاقي رغبات التغّير المحلية مع رغبات التغيير الخارجية. واثبت التغّير نجاحه رغم عدم ارتقائه إلى مستوى إزاحة القطب السوفيتي من هيكلية النظام الدولي للأسباب التالية 1- إحداث تبدل نحو الأفضل في عناصر القوة الصينية 2- منع الاتحاد السوفيتي من إحلال نفوذه محل النفوذ الأمريكي المنسحب عسكريا من فيتنام 3-المحافظة على إيقاع التغّير الموائم مع الإمكانات والظروف المحلية والخارجية 4- تحقق منافع للطرف الأمريكي والذي أدرك حاجة الصين إلى سد الفجوة الإستراتيجية في ضعف اقتصادها الذي يشكل عقبة في تطور عناصر قوتها الشاملة 5- سلامة الإدراك الصيني في انتهاز الفرصة التاريخية لتحقيق هدف القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بعد التخلص من القادة النمطيين الأيدلوجيين أصحاب الثورات الطبقية والثقافية .

التغّير الذي حدث في الصين وتسارعت خطاه بتوازن دقيق هو تغّير استهدف تغيير النظام الدولي وليس المضمون ألعملياتي له لأنه تصاعد مع تصاعد تأكل عناصر القوة في احد أقطاب النظام وهو القطب الشيوعي حتى جاء غورباتشوف وأعلن الانهيار التام من خلال الإعلان العجز عن قيادة التوازن الكفء مع الطرف الأخر في للنظام الدولي .

إن تعاظم هواجس الولايات المتحدة جراء النتائج الباهرة للتغّير الداخلي في الصين وتخوفها المتصاعد من المنافسة في إقليم حيوي جدا بالنسبة للمصالح الأمريكية يدفعها دائما إلى تجديد وتفعيل أدواة ضبطها لمسارات التغيير الصينية واتجاهات تعبيراته الداخلية والدولية ، لكنها ستكون عاجزة عن الاستمرار بهذه المهمة دون المحافظة على التعاون الدولي والشراكات الإستراتيجية مع الحلفاء الأمر الذي سيجعل واشنطن لا تجني الكثير من المنافع لوحدها ، وستبقى الصين وحتى المدى المتوسط حذرة في تعاطيها مع القضايا الدولية والمحافظة على عدم تراجع نموها المميز اقتصاديا وعلميا بعد أن أدرك القادة فيها إن الاستقرار الأمني والسياسي في

البيئة الإقليمية والدولية هما خير سند لهذا الهدف ، بيد أنها سوف لن تترك فرصة ظهور أي اختلاف استراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها دون أن تستغله للقفز فوق الإقليمية . كما إن القيادة الأمريكية قد وضعت الصين ضمن التهديدات الجيواقتصادية الأكيدة لها وستمعن في تفعيل أدواتها لاحتواء النمو الاقتصادي الصيني الغير مسبوق عند الحدود المسيطر عليها .

المصادر والهوامش :

1- انظر : محاضرات د. منعم العمار على طلبة الدكتوراه – جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية – قسم الإستراتيجية لعام الدراسي 2011-2012 ، كذلك روبرت جيلين – الحرب والتغيير – ترجمة باسم مفتن النصر الله – بغداد 1990 ص 9 ص 11.

2- لمزيد من المعلومات انظر : قسطنطين زريق – في معركة الحضارة – دار العلم للملايين – القاهرة 1964 ص 161 ص 162 ، كذلك د. محمد عودة الريماوي – سيكولوجية الفروق الفردية في الحياة النفسية – دار الشروق بيروت 1994 ص 109، كذلك د. على زيغور – القول الفلسفي وحالات نفسية في الشخصية والمجتمع والعقل – دار الهادي بيروت 2008 ص 207 ، كذلك د. احمد أبو زيد سيكولوجية العلاقات بين الجماعات – دار المعرفة – الكويت – لسنة 2006 العدد 326 ص 50.

3- د.إسماعيل صبري مقلد – الإستراتيجية والسياسة الدولية – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت ط1 1979 ص 210.

4- جون ديكسون – التصنيع في العالم الثالث ، مشكلات وقضايا – ترجمة د حسن طه نجم – الكويت 1982 ص 124.

5- سفيان الصفدي – الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها – دار أسامة عمان 2005 ص 48.

6- هنري كيسنجر – هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية – ترجمة عمر الأيوبي – دار الكتاب العربي – بيروت 2002 ص 139.

7- لمزيد من المعلومات انظر : د. منعم العمار – العلاقات العراقية الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها – دراسات إستراتيجية – جامعة بغداد 1997 ص 194 ص 195.

8- د.كوثر عباس & د.ابتسام محمد – السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية – جامعة بغداد العدد 93 2007 ص 51.

9- د.حامد عبد السلام زهران – علم النفس الاجتماعي – عالم الكتاب القاهرة 1977 ص 206.

10- انظر : د.هشام مرسي & وآخرون – حرب اللاعنف ، الخيار الثالث – أكاديمية التغيير – الدار العربية للعلوم – ناشرون – بيروت 2007 ص 71 . كذلك وليد عبد الحي – المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1987-2010- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية لعام 2000 ص 172 ص 173.

11- نعوم تشو مسكي – النظام العالمي القديم الجديد – مكتبة النهضة – مصر القاهرة 2010ص 261.

12- موسى الزعبي – الجيوسياسية والعلاقات الدولية – وزارة الثقافة السورية – دمشق 2004 ص 210.

13- الترجمة العربية لكتاب الاستراتيجيات الصينية الستة والثلاثون على الموقع http://shabayek.com/36/36-strategies

14- انظر : روبرت جلين – الحرب والتغيير – ترجمة باسم مفتن – بغداد 1990ص 23 ص 51.
15- د. محمد السيد سليم – العرب في الاستراتيجيات العالمية – مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية – عمان 1994ص 328.
16- المصدر نفسه ص 329.
17- د. كوثر عباس – م س ذ ص 38 .
18- مؤسسة ستراتفورد الأمريكية – توقعات عام 2010- المستقبل العربي العدد 372 شباط 2010 ص 131 ص 132.
19- http://Arabic people.com.cn/31659.htm/
20- د. كوثر عباس – م س ذ ص 41.
21- د. ناظم عبد الواحد الجاسور – العلاقات الصينية – الإسرائيلية – الأهداف والنتائج – بغداد – بحوث مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع العربي) بيت الحكمة لسنة 2001 ص 325 .
22- نشرت استطلاعات مركز أبحاث بيو ودراسات بنك غولدمان ساكس عام 2009 ترشيح الصين للمكانة الأولى في القوة الاقتصادية عام 2027 – جوزيف س – ناي – القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة المالية – ترجمة سميرة إبراهيم عبد الله – مركز الدراسات دولية – جامعة بغداد العدد 46 تشرين الثاني 2010 ص 165 .
23- انظر :د.برونو ترتريه – الردع النووي لعام – مؤسسة البحث الاستراتيجي – باريس 2030 – ترجمة د.عبد الحميد العيد – جامعة بغداد 2007 ص 25 ص 30.
24- http://www.southasiaanalysis.org/%5c.
25- defense-arab.com/vb/showthread?t=45680 .
26- الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لعام 2007 ص 785 ص 787 .
27- انظر : د. وليد محمود عبد النصر – تحولات موازين القوى في النظام الدولي – السياسة الدولية العدد 187 ص 81 ص 82.، كذلك الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لعام 2006 ص 809.
28- جوزيف س – ناي م س ذ ص 168.
29- WWW.whitehouse.gov/news/releases/2003/iraq/20039591.htm1 .
30- انظر : زيغنيو بريجنسكس – اجندة للناتو – ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن – دراسات دولية – مجلة مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد – العدد 41 لسنة 2009 ص .167
31- Doswall-Beck. ((The legal validity of military intervention by invitation of the government bobil.vol,56 ,1985 pp 198ss
32-نعوم تشو مسكي – الحرب الوقائية – المستقبل العربي العدد 297 ت 2 لسنة 2003 ص 34.

33- انظر إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية :
<http://www.globaresearch.ca/index.php?context=va

34- محمود الزعبي – م س ذ ص 75.

35- لمزيد من المعلومات انظر : د. محمد سعيد أبو عامود – العلاقات الأمريكية – الصينية – السياسة الدولية – القاهرة العدد 145 لسنة 2001 ص 98 ص .99

36- أسامة المجذوب – العولمة والإقليمية – الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1999ص15.

37- محمد فايز عرفات – عولمة الأقاليم – الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن الى الاقتصاد – السياسة الدولية العدد 187 لسنة 2012 ص 90.